ملحق شهري

العربي الجديد

فلسطين

الأحد 26 سبتمبر/ أيلول 2021 م 19 صفر 1443 هـ □ العدد 74 السنة السابعة
Sunday **26** September 2021

مسار

الحركة الأسيرة: نضال خلف القضبان لتجذير التحرير [3.2]

تقرير

أسرى الداخل المحتل والتوصيفات القانونية [5.4]

قضية

سجن جلبوع يفتح ملف الأسرى العرب [7.6]

من تظاهرة تضامن مع الأسرى في العاصمة الأرجنتينية بيونس آيريس (إيمان كانيك/الأناضول)

السجون ساحة للنضال الوطني أيضاً

حيّان جابر

تحرص الدولة الصهيونية على تحييد جميع المناضلين المدافعين عن الحقوق الفلسطينية عبر تصفيتهم واغتيالهم أو عبر أسرهم إن فشلت في إنهاء حياتهم، بغض النظر عن طبيعة ومكان نضالهم، وخصوصا تجاه اعتقال المؤثرين والقادة منهم، وهو ما يتجسد عمليا في الاعتقالات التي تطاول بعض القيادات السياسية والميدانية الفصائلية وغير الفصائلية، ولا سيما من الفصائل الفاعلة على الساحة مثل حركتي فتح وحماس والجبهة الشعبية وقياديي الحركة السياسية والنضالية في مناطق 48 وسواهم من القوى الحزبية والفصائلية والمدنية. إذ تعتقد الدولة الصهيونية أنها توجه بذلك ضربة قاتلة لمسار التحرر الفلسطيني.

لكن ورغم كل الجهود الصهيونية الرامية إلى تحييد القيادات والنخب النضالية عن ساحات التحرر، إلا أن شعب فلسطين قد أثبت حيويته وقدرته على النهوض في مناسبات عدة، كما شهدنا في بلدة بيتا وقطاع غزة ومدينة القدس والضفة والأراضي المحتلة عام 1948، وفي الشتات الفلسطيني، وكذلك داخل السجون الصهيونية، التي كان الغرض الأساسي منها قمع وكبح النضال التحرري وتحييد الأسرى عن ساحات النضال الشعبي. إذ نجحت عزيمة وإصرار أبطالنا الأسرى داخل السجون الصهيونية في تحويل السجون إلى ساحات للنضال الوطني أيضا، بإضراباتهم المتعددة وأدوارهم السياسية والاجتماعية، وطبعا بتحديهم المنظومة الأمنية والعسكرية الصهيونية، كما تجلى أخيرا في عملية نفق الحرية. ولمن الجدير بالذكر هنا استذكار حالة ترقب الشارع الفلسطيني لموقف وتوجهات الحركة الأسيرة في خضم أحداث انتفاضة كل فلسطين الأخيرة، بحكم القناعة الشعبية السائدة حول قدرة الحركة الأسيرة على فرض أجندة تحررية واضحة على الجسم السياسي الفلسطيني وتحديدا على السلطة، وهو ما يدل على فاعلية الحركة الأسيرة على الصعيدين الشعبي والسياسي. وعليه لم تنجح الصهيونية تاريخيا وراهنا في تحييد السجون والحركة الأسيرة داخلها عن مجمل النضال الفلسطيني، وإن نجحت في الحد منها قليلا وفي إعاقة تأثيرها بمعنى تأخيره. إذ ساهم نهج الأسر الصهيوني في وضع مئات بل ربما آلاف العراقيل أمام إمكانية تواصل الأسرى داخليا وخارجيا، ما حد من مساهمات الأسرى النضالية والسياسية، لذا أدركت الحركة الأسيرة مبكرا حاجتها إلى ابتكار آليات تواصل متجددة كي تتمكن من التواصل في ما بينها أولا، ومع حاضنتها الشعبية في كل فلسطين ثانيا، ومع الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي والفصائلي ثالثا، لتنجح الحركة الأسيرة أحيانا وتفشل في أحيان أخرى. وهنا تبرز أهمية العملية البطولية الأخيرة، التي تحاول الحركة الصهيونية التقليل منها بشتى الوسائل.

إذ جسد نفق الحرية وأبطاله تاريخ الحركة الأسيرة بأبهى صورة ممكنة، على اعتبارها امتدادا لانتفاضة شعبنا في كل فلسطين، ودافعا لها أيضا. حيث لا يعود ذلك إلى نجاحهم في خرق المنظومة الأمنية والعسكرية الصهيونية وفي حفر النفق بأدواتهم البسيطة ولا بعبورهم نحو شوارع وبلدات فلسطين فقط، بل بخطابهم ورسائلهم التي أرسلوها عبر محاميهم بعد إعادة اعتقالهم، فجلها تنبض بالوطنية والعزيمة والإصرار وتعبر عن ضرورة التمسك بجميع ثوابت القضية الفلسطينية، حيث عبرت رسائلهم عن كل فلسطين وعن الكل الفلسطيني بشكل مباشر وصريح دون أي مواربة أو اجتزاء. كما عبرت ملامحهم وبعض كلماتهم عن استمرار دورهم النضالي حتى نجاحهم أو بالأصح حتى نجاحنا جميعا في نيل حريتنا الكاملة، أي حتى نجاحنا في تفكيك الصهيونية وبناء دولة فلسطين الواحدة والكاملة. فالحرية الحقيقية التي ناضلوا ويناضلون من أجلها هي تحررنا من الصهيونية واستعادة مجمل حقوقنا المستلبة وعلى رأسها حرية أبطالنا المأسورين في العودة إلى عائلاتهم وبلداتهم وحريتهم في التنقل بين البلدات الفلسطينية من يافا وحيفا إلى غزة والقدس ونابلس. نعم لقد أجاد الأسرى في التخطيط والتنفيذ، تماما كما أجادوا التعبير عن تطلعاتهم الحقيقية، الهادفة إلى هدم أسوار الاحتلال الصهيوني لا سجونه فقط، من أجل استعادة حرية فلسطين الأرض والشعب، لذا كان نفق الحرية عملية نضالية ملهمة في سياق المسار التحرري الشامل، وعليه يجب أن نقيمها من حيث إلهامها وتأثيرها المستقبلي على جذرية وحيوية وإصرار نضالنا الشعبي التحرري بالتحديد، وهو ما ننتظر تجلياته وبشائره في قادم الأسابيع.

مسار

أرادت إسرائيل من سياسة تحطيم الإرادة الوطنية والمعنويات، إفقاد الإنسان الفلسطيني أدميته ووطنيته وقيمه وصولا لتحويله إلى مهزوم ومأزوم وعبء على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، إلا أن إرادات المعتقلين وتضحياتهم الجماعية ومعارك الإرادات والأمعاء الخاوية واستشهاد أكثر من (226 شهيدا) من الحركة الأسيرة الفلسطينية، تجاوزت نتائج تضحياتهم بتحسين ظروف وشروط حياتهم داخل المعتقلات إلى تحويل المعتقلات من أوكار للإفساد والتجهيل، وقبور لقتل النفوس والإرادات إلى مدارس وجامعات ثورية تخرج القادة والكوادر الوطنية، ما جعل المعتقلات مقرا لخيرة الشباب الفلسطيني، الذين واصلوا أعمالهم النضالية والاجتماعية والمؤسساتية بعد الإفراج عنهم

الحركة الأسيرة: معركة الأدمغة والإرادات

نضال خلف القضبان لتجذير وتعزيز مسار التحرير

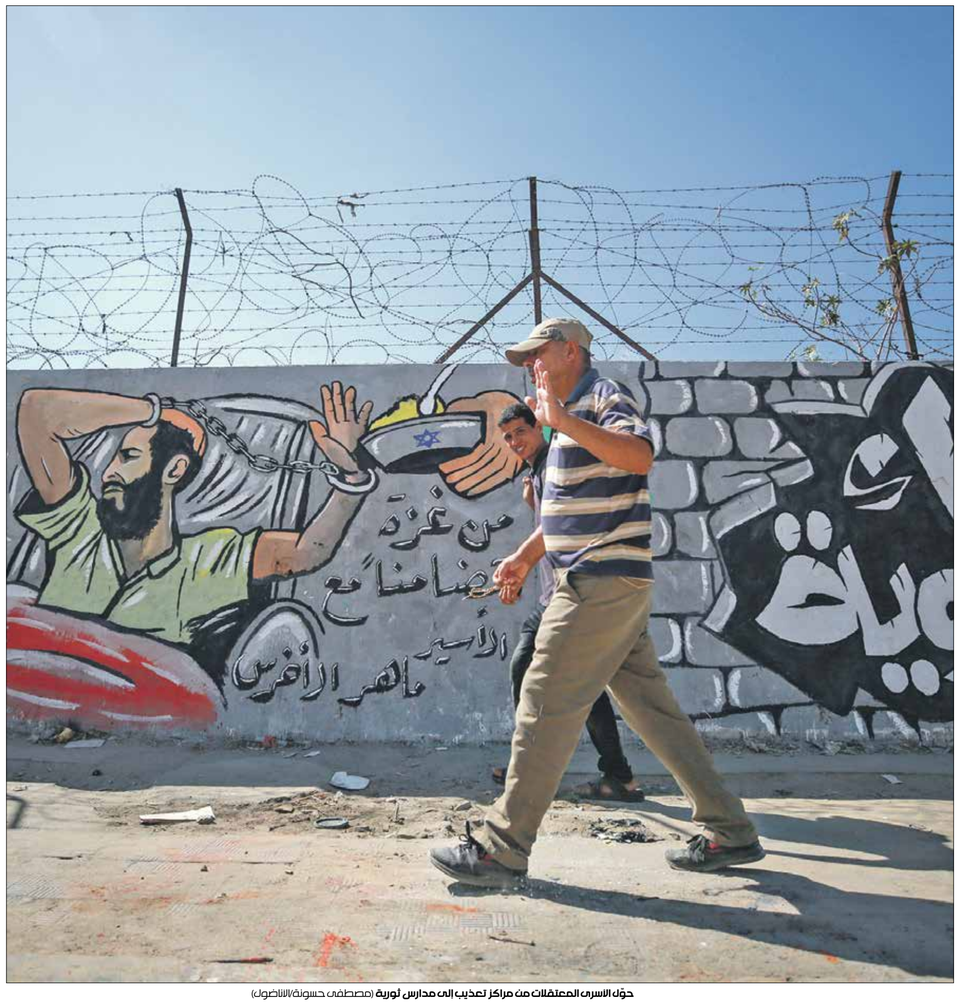

حوّل الأسرى المعتقلات من مراكز تعذيب إلى مدارس ثورية (مصطفى حسونة/الأناضول)

عادل شديد

رغم إعادة اعتقال المناضلين الستة، إلا أن معجزة سجن جلبوع قد أعادت قضية الأسرى الفلسطينيين ومكانتهم بالوعي الفلسطيني، ومكانة الحركة الأسيرة الفلسطينية بالحركة الوطنية الفلسطينية عموما، ففي الوقت الذي تحاول فيه إسرائيل أن تسلط الضوء على الأبعاد الأمنية لقضية خروجهم من نفق السجن، بقدرتهم على اختراق منظومات الأمن والحراسة، والتداعيات الأمنية لما بعد الخروج، إلا أن ما يقلق إسرائيل أكثر هو التداعيات السياسية والوطنية لعملية الخروج، بإعادة معركة الأدمغة والإرادات بين الحركة الأسيرة خصوصا والحركة الوطنية عموما من جهة، والاحتلال من الجهة الأخرى، وتدرك إسرائيل أن تحول المعتقلين الستة لنماذج بطولية بالوعي الجمعي الفلسطيني، سوف يشجع تكرارها وتطبيق نماذج شبيهة لها من قبل معتقلين آخرين وبأساليب إبداعية أخرى، وخارج المعتقلات بابتداع وسائل جديدة منها نقل تجربة الأنفاق للضفة سيما شمال الضفة القريبة من سجون جلبوع، والتي كشف نفق جلبوع القدرة على حفر الأنفاق بأدوات بسيطة جديدة، وقد يبدأ النفق القادم من أحد المنازل ليصل إلى مستوطنات الضفة أو الداخل، ما يعني تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على الاحتلال ومشروعه. أرادت إسرائيل من سياسة تحطيم الإرادة الوطنية والمعنويات، إفقاد الإنسان الفلسطيني آدميته ووطنيته وقيمه وصولا لتحويله إلى مهزوم ومأزوم وعبء على الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، إلا أن إرادات المعتقلين وتضحياتهم الجماعية ومعارك الإرادات والأمعاء الخاوية واستشهاد أكثر من (226 شهيدا) من الحركة الأسيرة الفلسطينية، تجاوزت نتائج تضحياتهم بتحسين ظروف وشروط حياتهم داخل المعتقلات إلى تحويل المعتقلات من أوكار للإفساد والتجهيل، وقبور لقتل النفوس والإرادات إلى مدارس وجامعات ثورية تخرج القادة والكوادر الوطنية، ما جعل المعتقلات مقرا لخيرة الشباب الفلسطيني، الذين واصلوا أعمالهم النضالية والاجتماعية والمؤسساتية بعد الإفراج عنهم، حتى وصلت الأمور لقيادة الأسرى المحررين لأغلبية المؤسسات الوطنية والخيرية والأكاديمية في الضفة والقطاع، وخاصة بعد الإفراج عن مئات الكوادر من سجون الاحتلال بصفقة تبادل الأسرى بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل بالعام 1985.

> لم يقتصر دور الأسرى الفلسطينيين على الفعاليات النضالية والعسكرية والأمنية فقط

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة هبات انتفاضية قوية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي للتضامن مع إضرابات عن الطعام خاضتها الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، مما كشف المخزون الوطني لدى الشعب الفلسطيني، والذي تجسد بالاستجابة الواسعة لنداء الأسرى المضربين عن الطعام للنزول للشوارع دعما ومساندة لهم في معركتهم، وتخللها إفراج الاحتلال عن بعض قادة الحركة الأسيرة المضربين عن الطعام أثناء الإضراب، والذين لم يعودوا إلى بيوتهم وعائلاتهم، بل انتقلوا للاعتصام في مقرات الصليب الأحمر، ومن هناك واصلوا إضرابهم عن الطعام أسوة بزملائهم المضربين، والذي كشف المكانة المؤثرة للأسرى في أوساط الشعب الفلسطيني، والذي تم تجسيده والتعبير عنه بالانتفاضة الشعبية الأولى بالعام 1987 والتي غيرت شكل المنطقة والعلاقة الفلسطينية مع الاحتلال، وصورة الفلسطيني أمام الشعوب الأخرى، واستمرت الانتفاضة الأولى حتى توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل بالعام 1993.

شكلت الانتفاضة الأولى المحطة الأهم بتاريخ الشعب الفلسطيني والحركة الأسيرة، وعلاقتها بالحركة الوطنية الفلسطينية برمتها، وانفجرت الانتفاضة بقوة وشمولية بعد خمسة أعوام من إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بالعام 1982 بعد حرب لبنان الأولى، والذي تزامن مع عدة مشاريع تصفية للقضية الفلسطينية وللتمثيل الفلسطيني بدءا من مشروع روابط القرى ومشاريع عربية ودولية أخرى لتصفية القضية الفلسطينية، وانحسار وتراجع العمل الفدائي والوطني في الخارج. كما مثلت الانتفاضة الأولى محطة انتقال العمل الوطني والكفاحي من الخارج إلى الداخل، وكان لافتا دور خريجي السجون الإسرائيلية بالانتفاضة قيادة وإدارة ومشاركة، لما اكتسبوه من قدرات أمنية ثقافية وقيادية بالسجون بعد أن تحولت لمدارس فكرية وطنية ثورية، حيث إن وقت الأسرى مليء بالنشاطات الثقافية، على مستوى الفصائل عامة وجزء منها خاص بكل فصيل، إضافة لساعات طويلة من المطالعة والكتابة، إضافة لالتحاق الكثيرين من الأسرى بالجامعات، وشكلت أغلبية المؤسسات القيادية والقوات الضاربة ولجان الحراسة والتوعية والتوجيه والتثقيف من خريجي السجون، بدءا من القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة (الإطار الفصائلي الأعلى المركزي لقيادة الانتفاضة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة)، مرورا بلجان المناطق وانتهاء بالأحياء والحارات.

لم يقتصر دور الأسرى الفلسطينيين على الفعاليات النضالية والعسكرية والأمنية فقط، بل شهدت سنوات الثمانينيات توجها كبيرا، وخاصة بعد صفقة تبادل الأسرى لاختراق المؤسسات والقطاعات المختلفة من قبل الأسرى المحررين، لإدخال المجتمع الفلسطيني ومؤسساته في القالب الوطني ولعدم إبقاء الفعاليات الوطنية حكرا على مجموعة صغيرة بالحركة الوطنية، لتحويل تلك المؤسسات لروافع وطنية، جنبا إلى جنب مع نشاطاتها الأخرى، ولوحظ انتقال عدد كبير من الأسرى المحررين للعمل في أطر ومجالس إدارات المؤسسات الوطنية والأهلية والأكاديمية، والنقابات المختلفة ومجالس الطلبة لما للأسرى المحررين من ثقافة وطنية عالية تؤهلهم لقيادة المؤسسات والاهتمام بالجانب التثقيفي والتوعوي الثوري والوطني، مما دفع قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي على إغلاق المدارس والجامعات بالانتفاضة لما شكلته الحركة الطلابية من رافعة وطنية كبيرة، وردت المؤسسات الوطنية بالمبادرة للتعليم الشعبي بالحارات ودواوين العائلات والمساجد، وتم تطويره لاحقا بافتتاح مدارس ومؤسسات تعليمية خاصة خارج إطار المؤسسات التعليمية الحكومية الخاضعة لسلطات الاحتلال مباشره، وتم استيعاب الطلبة المفصولين من الحكم العسكري، وتعيين مدرسين من أولئك المعتقلين والممنوعين من التدريس في المدارس الحكومية، مما جعل تلك المدارس مؤسسات وطنية ثورية إضافة لكونها تربوية وتعليمية، وسيطر الأسرى المحررون على المؤسسات الإعلامية، والتي لعبت دورا بارزا في الانتفاضة الأولى ونقل أحداثها لكل العالم، وفضح جرائم الاحتلال وإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية، كما أشرف الأسرى المحررون وآخرون داخل السجون على تشكيل لجان إصلاح مجتمعية لمواجهة سياسات الاحتلال الفتنية بين مكونات المجتمع الفلسطيني وتغذية الخلافات وخاصة العشائرية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المرحوم فيصل الحسيني وأثناء وجوده في المعتقل ومعه مجموعة من الأسرى قد أشرفوا على تشكيل لجان إصلاح مجتمعية تحظى باحترام الشارع الفلسطيني، ونجحت في حل الكثير من الخلافات والشجارات، ولعبت دورا مهما في الحفاظ على النسيج المجتمعي الذي عملت إسرائيل على تفتيته، كما شهدت المؤسسات الزراعية والاقتصادية تطورا وطنيا كبيرا في تلك الفترة، بعد الاهتمام الذي حصلت عليه من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية وعمودها الأسرى المحررون، وبرز ذلك بتشجيع الاقتصادات المنزلية والعودة لفلاحة وزراعة الأراضي للحفاظ عليها من الاستيطان ودعم الاقتصادي الفلسطيني أيضا.

شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة هبات انتفاضية قوية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي للتضامن مع إضرابات عن الطعام خاضتها الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال، مما كشف المخزون الوطني لدى الشعب الفلسطيني، والذي تجسد بالاستجابة الواسعة لنداء الأسرى المضربين عن الطعام للنزول للشوارع دعما ومساندة لهم في معركتهم، وتخللها إفراج الاحتلال عن بعض قادة الحركة الأسيرة المضربين عن الطعام أثناء الإضراب، والذين لم يعودوا إلى بيوتهم وعائلاتهم، بل انتقلوا للاعتصام في مقرات الصليب الأحمر، ومن هناك واصلوا إضرابهم عن الطعام أسوة بزملائهم المضربين، والذي كشف المكانة المؤثرة للأسرى في أوساط الشعب الفلسطيني، والذي تم تجسيده والتعبير عنه بالانتفاضة الشعبية الأولى بالعام 1987 والتي غيرت شكل المنطقة والعلاقة الفلسطينية مع الاحتلال، وصورة الفلسطيني أمام الشعوب الأخرى، واستمرت الانتفاضة الأولى حتى توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل بالعام 1993.

رغم تجاوز عدد المعتقلين الفلسطينيين المليون منذ العام 1967، وخاصة أن إسرائيل تعتبر من أكبر دول العالم من حيث عدد السجانين قياسا بعدد المعتقلين، إذ يوجد سجان واحد مقابل كل أسيرين فلسطينيين، ورغم شعور الأسرى الفلسطينيين أن اتفاقية أوسلو قد شكلت ضربة لقضيتهم، وجعلت حريتهم مرتبطة بالموافقة الاحتلالية، وأحدثت تمييزا جغرافيا وسياسيا بين المعتقلين، من معتقلي الداخل أو القدس أو الضفة والقطاع، أو من مؤيد للعملية السياسية أو المعارض لها، إلا أن الحركة الأسيرة لم تفقد بوصلتها الوطنية، وبقيت تتبنى نفس الخطاب الوطني اتجاه إسرائيل كعدو، ولا يمكن تحقيق أي إنجاز منها إلا بامتلاك عناصر القوة والاستمرار في المشروع النضالي بأشكاله المتعددة من التثقيف، وبناء خلايا والإضرابات عن الطعام وطعن السجانين، كما حدث أكثر من مرة بقرار من قيادة الأسرى أو بحرق الخيام، وإن حفر نفق سجن جلبوع لم يكن فقط لحل مشكلة مجموعة من المعتقلين بقدر ما كان ترجمة عملية لثقافة الكفاح والتحرر ضد الاحتلال بغض النظر عن النتيجة، والذي يجسد نجاح الحركة الأسيرة بتحويل السجون من مراكز تعذيب وقهر إلى مدارس ثورية خرجت عشرات الألوف من القادة في كل المجالات، وخاصة أن البيانات الصادرة عن مؤسسات أمنية وبحثية إسرائيلية تشير إلى أن أكثر من 40% من الأسرى المحررين عادوا للعمل الكفاحي العنيف ومنهم من تم اعتقاله ومنهم من أستشهد، وإن الكثير منهم عادوا للعمل الجماهيري والشعبي السلمي، فهذا أكبر دليل على فشل إستراتيجية الاعتقال في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وما حادثة نفق سجن جلبوع إلا مثال حي على ذلك.

النضال النسوي في الأسر وضرورة تكامل الأدوار

انتزعت أنهار الديك حريتها وأنجبت ابنها علاء خارج أسوار المعتقل (مصام الريماوي/الأناضول)

> يستعمل الاحتلال مفاهيم مجتمعيّة أبويّة كـ«الشرف والعار» ليضغط على الأسيرات والمعتقلات في محاولة ابتزاز اعترافات ومقايضة معلومات

جنان عبده

إنّ مقولة لا يُمكن فصل النضال النسوي ومطلب تحرر المرأة من منظومة السيطرة وقمع البُنى الأبوية، عن التحرر الوطني والتخلّص من الاحتلال والاستعمار، ليست شعارا البتة. فكل تحرّر لواحد منهما مقابل المساومة والتنازل عن الآخر هو تحرر منقوص. لا يمكن للمجتمع أن يتحرر إن لم يتحرر بكافة عناصره وفئاته.

يستعمل الاحتلال، كما سأوضح لاحقا، مفاهيم مجتمعيّة أبويّة كـ«الشرف والعار» ليضغط على الأسيرات والمعتقلات في محاولة ابتزاز اعترافات ومقايضة معلومات. بالتالي إن لم نحارب كلتا المنظومتين- الأبويّة والاحتلاليّة فلن نصل يوما إلى وطن حر ومحرر فعليا.

معاركنا الصغيرة ونجاحاتنا الخاصة تنعكس على العام والسياسي تتأثر منها وتُؤثر فيها، فنجاح المحررين الستة بالخروج من النفق وإن تم اعتقالهم، خلق حالة معنويّة عامة لدى الشعب الفلسطيني وطالبي الحريّة في العالم، حالة من الشعور بالانتصار على منظومة القهر وهزيمتها والتغلب على أجهزتها المتطورة بأدوات بسيطة تسلّح أصحابها بإرادتهم وبعزمهم على التحرر، لا يمكن قهرها. كما أن تحرر أنهار الديك من سجن الدامون الإسرائيلي وولادة ابنها علاء بين أهلها، أضاف للحالة المعنويّة والعزيمة ولضرورة عدم التسليم بالسجن والأسر كأمر واقع لا يتغير.

كل إنجاز وإن كان صغيرا في حياة الأسر يُراكم ويساهم في الحالة المعنويّة العامة وفي النضال التحرري، ومن هذا المنطلق أشارك أيضا بجوانب خاصة من تجربتي مع الأسر والسجون، والتي بدأت قبل أحد عشر عاما وما زالت مستمرة.

شخصيا وبعد نضال نسوي كنت من المشاركات في قيادته في التسعينيات وتأسيس عدد من الأطر النسويّة والمشاركة بالكتابة البحثيّة حول الموضوع، ومناهضة كافة أشكال العنف، تحوّلت في العُشرية الأخيرة الى العمل القانوني بعد دراسة القانون لقب أول وثان، والتخصص في القانون الجنائي وحقوق الإنسان والأسرى ومتابعة قضايا التعذيب أثناء الاعتقال والتحقيق المخابراتي الأمني.

لم يكن دخولي عالم القانون صُدفة تامة، فحين اعتقل زوجي وحُكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات بتهم سياسيّة ما تسميه إسرائيل وتصيغه قوانينها «تهما أمنيّة»، لتضفي عليها صبغة أمنيّة وتُشرع الانتهاكات الحاصلة باسم القانون ضد الأسرى، توقفت حينها كُليّا عن العمل العلاجي، وبدأت بدراسة القانون لمعرفة كيف يعمل الجهاز القضائي والقانون وما هي الأدوات المتاحة، إن كانت متاحة للنضال القانوني وما هي العوائق.

جاءت معركتي مع هذه المنظومة في بدايتها شخصية على المستوى الشخصي، لكنّي سرعان ما دخلت هذا العالم القضاء، وبدأت بالعمل كمحامية مع ضحايا التعذيب إلى جانب استمرار نشاطي السياسي، وبدأت بزيارة السجون كمحامية بعد أن زرتها على مدار تسع سنوات كزوجة أسير، وتعرضت بنفسي وعائلاتي لمضايقات وتقييدات جختني هي أيضا على دراسة القانون وتقوية مُحاججاتي القانونية وتدعيمها ونجحت بزيارة زوجي كمحامية، حدث ذلك بأشهر قبل تحرره من سجن الجلبوع.

كجزء من عملي في مجال قضايا التعذيب والأسرى أقوم بزيارة السجون والاطلاع عن قرب على قضايا الأسرى والأسيرات والتقي بهن، خاصة الأسيرات. ليس فقط لقرب مكان سكني بحيفا من سجن بعضهن معتقلات لحين صدور أحكام ضدهن وأخريات صدرت أحكام ضدهن تراوحت بين ستة وسبعة أشهر (مثال الأختين أماني وصفاء جرادات) ووصل أقصاها ضد الطالبات كالحكم ضد رُبى عاصي إلى 21 شهرا.

كما تم استهداف الناشطات والقياديات السياسيات والمجتمع المدني فأعتقلت خالدة جرار وختام سعافين، ومن ثم شذى عودة من لجان العمل الصحي وأخريات، وهو ما يهدف إلى ضرب الحركة الوطنيّة وكافة مؤسساتها وتجريمها وترهيب الحركة الطلابيّة وشل نشاطها.

لا تكتفي إسرائيل بذلك، فقد قامت بشن حملة وحشيّة على الصحافيات اللاتي غطين قضية الشيخ جراح وسلوان في الأشهر الأخيرة، ورأينا كيف تم اعتقال كل من زينة الحلواني ومن ثم جيفارا البديري وتكسير كاميرات المصورين والاعتداء عليهم جسديًا، يأتي ذلك كجزء من سياسة مدروسة، إضافة لاستمرار حملة الاعتقالات التي ينفذها الاحتلال في مناطق مختلفة من فلسطين التاريخية، سواء بالضفة والقطاع أو القدس، ففي الداخل الفلسطيني وحده تم اعتقال أكثر من 2000 شخص خلال شهر واحد فقط أثناء «هبّة أيار» ضمن حملة ترهيبيّة أطلقت عليها الدولة «حملة قانون ونظام»، نتج عنها تقديم عدد كبير من لوائح الاتهام بتهم خطيرة، وما زال الكثيرون منهم رهن الاعتقال.

> يصل عدد أسيرات سجن الدامون إلى 40 أسيرة ومعتقلة، عدد كبير منهن من الطالبات الناشطات في الحركة الوطنية

إن تكسير كاميرات المصورين والاعتداء على الصحافيات واحتجازهن يأتي ليخفي الحقيقة عن العالم، حقيقة ما يحدث في الشيخ جرّاح من تهجير وتوطين، بعد أن نجحت حملة التوعية والتضامن التي أطلقها منى ومحمد الكرد لتصل إلى العالم كلّه، وبعد فشل الإعلام العبري المجنّد في تغطيّة وجه الحقيقة، وفشلت إسرائيل بأن تسوّق نفسها في العالم كما اعتادت أن تفعل، على أنها الضحيّة، فتعتقل الصحافيين محاولة أن تُخرسهم.

يأتي استهداف الصحافيات خاصة كجزء من نهج وسياسة مكمّلة لما تقوم به ضد طالبات فلسطين في جامعة بير زيت وجامعة الخليل وغيرها. محاولة ترهيب النساء من الخروج للحيز العام والمشاركة في النشاط السياسي أو الطلابي، أو حتى في أداء دورهن وعملهن كما مع الصحافيات، هي سياسة تستثمر مفاهيم رجعيّة مجتمعيّة أبويّة، وهي أكبر دليل على التشابك بين الرجعيّة والاستعمار. كلاهما يبغي القمع والسيطرة. وهي ذات المفاهيم التي يحاول المحققون استعمالها والضغط على المعتقلات واستعمال مفاهيم على سبيل المثال: «بهدلتي أهلك بهذا الاعتقال»، «لن تتزوجي بعد اليوم»، «سنقوم بنشر صور كاذبة لك سيصدقها الناس»، وما إلى ذلك بهدف ابتزاز المعتقلات وكسرهن عاطفيا.

من هنا تأتي أهميّة وضرورة الدعم المجتمعي للمعتقلات والأسيرات، كي تشعر بنات شعبنا أنّه بحال اعتقالهن فإن العائلة أولا والمجتمع ثانيا يقف بجانبهن ضد الاحتلال وأدواته.

تتشابه قضايا الأسيرات والأسرى بكثير من الأمور من الانتهاكات التي تصل إلى حد التعذيب أثناء التحقيق والاعتقال وإلى الشروط الحياتيّة اليوميّة داخل السجن، وإلى المعاناة من «البوسطة» - شاحنة نقل الأسرى سيئة الصيت لظروفها اللا إنسانية، والمُعاناة في المعابر كما في معبر الشارون، وهي سجون مؤقتة يتم حجز الأسيرات والأسرى فيها بفترة التحقيق وهي أيضا سيئة الصيت.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

أسرى الداخل والتوصيفات القانونية

اعادت عملية الجلبوع زخم دعم الاسرى الفلسطينيين، ولعل الجانب القانوني هو احد الجوانب التي لا بد من الوقوف عليها والتمحيص بها. لكن لا بد في البداية من فهم الاختلاف بين مصطلح اسرى الحرب والمعتقلين والسجناء

احمد جبر

يجب معاملة المعتقلين من الداخل كأسرى حرب (احمد غرابلي/فرانس برس)

شكل الأسرى الفلسطينيون أحد أعمدة القضية الفلسطينية ورموزها الأساسية. ففي اللحظة التي يركن الشعب الفلسطيني للهدوء تستمر معارك الأسرى مع الاحتلال الصهيوني عن طريق الاحتجاجات والعصيان والإضراب عن الطعام، وكذلك في معركة تهريب النطف، وفي محاولات انتزاع الحرية من براثن الصهيونية، كما حدث أخيراً في العملية البطولية التي نفذها الأسرى الستة الذين كسروا شوكة الاحتلال وأعلنوا للشعب الفلسطيني أن الصعب وحتى المستحيل يغدو ممكنا بقوة الإرادة والعمل الدؤوب.

أعادت عملية الجلبوع زخم دعم الأسرى الفلسطينيين، ولعل الجانب القانوني هو أحد الجوانب التي لا بد من الوقوف عليها والتمحيص بها. لكن لا بد في البداية من فهم الاختلاف بين مصطلح أسرى الحرب والمعتقلين والسجناء. أسير الحرب هو المقاتل الذي يقع في يد طرف خصم في نزاع مسلح دولي. أما المعتقل فهو المدني المعتقل من قبل الخصم. حيث يكفل القانون الدولي الإنساني الحماية لجميع الأشخاص الذين يقعون في يد العدو أثناء النزاع المسلح، سواء كانوا مقاتلين فيعدون (أسرى حرب) أو مدنيين (معتقلين) فتؤمن لهم الحماية على هذا الأساس، وذلك وفق اتفاقيات جنيف التي حددت شمولية القانون الإنساني لجميع الأشخاص الذين يقعون في يد الخصم. إذ «تطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو في أي حالة اشتباك مسلح آخر، قد تنشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة حتى ولو كانت إحداهما لم تعترف بحالة الحرب، كما تنطبق هذه الاتفاقية على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف المتعاقدة حتى ولو لم يواجه هذا الاحتلال مواجهة مسلحة»، ولذلك يتم تمييز المعتقلين عن أسرى الحرب بأن الأخير يأخذ صفة المقاتل سواء كان مقاتلاً بجيش نظامي أو ضمن صفوف المقاومة الشعبية. وأما المعتقل فهو مدني سواء مارس أشكال النضال السلمي أو لم يمارسها. أما السجناء فهم الأشخاص الذين يتم سلب حريتهم بناء على ارتكابهم جريمة مخالفة لقانون الدولة الداخلي.

وبالعودة لحالة أسرانا الأبطال نلحظ أن الاحتلال الصهيوني لا يعترف باحتلاله أرض فلسطين سواء التي تم احتلالها عام 1948 أو في ما بعد، لذلك يوصّف الاحتلال الأسرى الفلسطينيين «سجناء أمنيين» وليس أسرى أو معتقلين، معللاً ذلك بأنهم، سواء كانوا مواطنين (عرب الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948)، أو مقيمين (سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ومرتفعات الجولان)، ارتكبوا جرائم تقع ضمن ولاية قانونه الداخلي.

فعلى الرغم من الاعتراف الدولي الذي ناله الاحتلال كدولة إلا أنه لم يتم الاعتراف دولياً بسيادته على الأراضي المحتلة ما بعد عام 1948، ما يجعل الاتفاقيات الدولية كاتفاقيات جنيف وملحقاتها سارية المفعول على تلك الأراضي، وهذا ما أكده على سبيل المثال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ثمانية عشر قرارا من قراراته، كم أكده مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، إضافة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام 2004 بإعلانها أن «على إسرائيل واجباً قانونياً بالامتثال لأحكام هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية».

فمن الناحية القانونية وفي ضوء القانون الدولي يمكننا توصيف الأسرى الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1967 أسرى حرب، إلا أن الإشكالية في التوصيف القانوني للأسرى من الأراضي المحتلة عام 1948 حيث يقع الكثير من القانونيين في فخ الاحتلال، من حيث أن هؤلاء الأسرى يحملون الجنسية الإسرائيلية وبالتالي هم مواطنون يخضعون لقانون الاحتلال الداخلي، دون القدرة على المحاججة بعكس ذلك، ما يدفع البعض إلى قبول الصفة التي يسوقها الاحتلال لهم ألا وهي «سجناء».

> اتهم تقرير منظمة الإسكوا عام 2017 إسرائيل بتأسيس نظام فصل عنصري

في حين نجد بالعودة إلى البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 أن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ممن يناضلون لنيل حريتهم وضد إجراءات التمييز والفصل العنصري مشمولون ضمن هذا البروتوكول. حيث بينت الفقرة الرابعة من المادة الأولى أن الأوضاع التي يشملها البروتوكول هي «المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة».

وعليه وفي سياق القانون الدولي، لا بد أن نسوق الحجج التي تؤكد على عنصرية الاحتلال الصهيوني الممارسة بحق الفلسطينيين، ولكي نبقى بالسياق القانوني نورد بداية القوانين الدولية التي صنفت نظام الاحتلال الصهيوني كنظام عنصري، وهذا ما اعتمده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3379 لعام 1975، حيث اعتبر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. على الرغم من إلغاء الجمعية العامة القرار 3379 بالقرار 46/86 لعام 1991 وذلك كشرط من دولة الاحتلال لقبول المشاركة بمحادثات مدريد، إلا أن الجمعية العامة لم تلغ الأسس التي بنت عليها القرار 3379، وهذه الأسس تبقى كقرائن قانونية صادرة عن هيئات دولية تابعة للأمم المتحدة.

حيث إن الجمعية العامة سبق لها أن أدانت في قرارها 3151 لعام 1973 «التحالف غير المقدس بين عنصرية جنوب أفريقيا والصهيونية». كما تجدر الإشارة إلى المؤتمر العالمي للمرأة في المكسيك عام 1975، الذي كان السبب المباشر لتبني القرار 3379، والذي أصدر مبدأ «التعاون الدولي والسلم، تتطلب تحقيق التحرر الوطني والاستقلال، والقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي والصهيونية، والعنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وعلى الحق في تقرير المصير».

كذلك يجب إدراج تقرير منظمة الإسكوا عام 2017، الذي اتهم الاحتلال بتأسيس نظام فصل عنصري يهدف إلى تسلّط جماعة عرقية على أخرى، وقدم أدلة ومعطيات تؤكد فرض إسرائيل نظام أبارتهايد على الفلسطينيين وتقسيمهم إلى أربع فئات تخضع كل منها لترتيبات قانونية مختلفة. وإحدى هذه الفئات هي الفلسطينيون الحاملون للجنسية الإسرائيلية، حيث تتعرض هذه الفئة لنظام فصل عنصري معتمداً على العديد من القوانين، منها سياسة الأراضي، فدستور الاحتلال ينص على أنه «لا يجوز بأي شكل من الأشكال نقل الأراضي التي تحتفظ بها دولة إسرائيل أو هيئة التطوير الإسرائيلية أو الصندوق القومي اليهودي»، ما يضع إدارة هذه الأراضي تحت سلطة هذه المؤسسات بصورة دائمة، وتدير سلطة أراضي إسرائيل أراضي الدولة، التي تمثل 93% من الأراضي ضمن حدود إسرائيل المعترف بها دولياً، وهي، قانوناً، تُحرّم استخدامها أو تطويرها أو امتلاكها على غير اليهود. وكما سن الاحتلال قانون العودة الذي يمنح اليهودي أيا كان بلده الأصلي حق دخول إسرائيل والحصول على جنسيتها، في حين يمنع عن الفلسطينيين أي حق مماثل بصرف النظر عما يحملونه من وثائق وإثباتات تدل على انتمائهم لهذه الأرض كوطن أصلي لهم دون وجود أي وطن بديل. إضافة إلى قانون لم الشمل الذي يمنع الفلسطينيين الحاملين للجنسية الإسرائيلية من لم شمل أزواجهم وخاصة عندما يكون الأزواج من الفئات الفلسطينية الأخرى. وعلى الرغم من سحب الجمعية العامة للأمم المتحدة التقرير بعد يومين من نشره نتيجة ضغط القوى الإمبريالية، إلا أنه يمكن الاستئناس به كمرجع فقهي قانوني. كما أن الاحتلال لا يترك مناسبة إلا يثبت فيها عنصريته، كقانون يهودية الدولة، الذي أقره الكنيست عام 2018، والذي بموجبه ثبت وأكد على أن الفلسطينيين الحاملين للجنسية الإسرائيلية من غير اليهود مواطنون من درجة أدنى، كما أنه حصر «ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي»، حارماً أصحاب الأرض الأصليين منه، كما جعل من الاستيطان والاحتلال مشروعا قوميا واجب الدعم، «تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته».

في ضوء القانون الدولي

يمكننا توصيف الأسرى الفلسطينيين من الأراضي المحتلة عام 1967 أسرى حرب، إلا أن الإشكالية في التوصيف القانوني للأسرى من الأراضي المحتلة عام 1948 حيث يقع الكثير من القانونيين في فخ الاحتلال، من حيث أن هؤلاء الأسرى يحملون الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي هم مواطنون يخضعون لقانون الاحتلال الداخلي، دون القدرة على المحاججة بعكس ذلك، ما يدفع البعض إلى قبول الصفة التي يسوقها الاحتلال لهم ألا وهي «سجناء». في حين نجد بالعودة إلى البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1949 أن الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 ممن يناضلون لنيل حريتهم وضد إجراءات التمييز والفصل العنصري مشمولون ضمن هذا البروتوكول.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

محددات الوعي الأوروبي تجاه داعمي القضية الفلسطينية

بعد النكبة الفلسطينية انشغلت الدول الاوروبية بضمان وجود دولة الاحتلال وتقديم الدعم لها وضمان استمرارها في البيئة العربية

رفقة شقور

تربط القضية الفلسطينية وأوروبا ذاكرة طويلة، بدءاً من الوعود التي قدمتها إلى الشريف حسين، ونكثت بها عام 1915، واتفاقية سايكس بيكو عام 1916، وإعلان بلفور عام 1917، وفرض الانتداب البريطاني على فلسطين من 1922 إلى 1948، كذلك خطة تقسيم فلسطين عام 1947، ثم اعتراف الدول الأوروبية بدولة إسرائيل، وبذلك تُعَدّ القضية الفلسطينية في صلب الاهتمام الأوروبي منذ تلك البدايات.

بعد النكبة الفلسطينية انشغلت الدول الأوروبية بضمان وجود دولة الاحتلال وتقديم الدعم لها وضمان استمرارها في البيئة العربية، ونظرت إلى تهجير وتشريد ثلثي الشعب الفلسطيني على أنه أضرار جانبية، في سبيل قيم دولة إسرائيل، ثم تحولت قضية فلسطين في الوعي الأوروبي من قضية حق إلى قضية لاجئين يجري تناولها من زوايا إنسانية.

يعاني الوعي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية من عدة مشكلات، يأتي على رأسها دوافع التعاطف الأوروبي مع دولة الاحتلال انطلاقاً من عقدة الذنب تجاه الهولوكوست بحق اليهود في أوروبا، وهذا أثر كثيراً بصياغة سياسات الدول الأوروبية تجاه كيان الاحتلال حول الشعور بضرورة التعويض المعنوي لليهود بدعم قيام دولة لهم، في المقابل كان يُنظر إلى دول العالم العربي التي خاضت معاركها التحررية من الاستعمار الأوروبي على أنها أعداء لأوروبا، وبذلك تمثل إسرائيل بالنسبة إليهم مُسكناً لعقدة الذنب وحارساً لمصالح أوروبا، وطرأت الكثير من التحولات التدريجية على الموقف الأوروبي تجاه فلسطين والقضية الفلسطينية، تحكمت في معظمها بدرجة السماح للناشطين الفلسطينيين والأوروبيين المناصرين للقضية الفلسطينية من التأثير في المجال العام وفي دوائر صنع القرار.

في أعقاب إعلان برلين عام 1999 الذي تضمّن قيام دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل والبيان الأوروبي عام 2009، حيث أدان الاتحاد الأوروبي الاحتلال الإسرائيلي، وندد بسياسة الاستيطان، ودعا إلى أهمية حل الدولتين والإصرار على قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، شهد هذا التحول الكبير في الموقف الأوروبي استنكاراً واسعاً في أوساط دولة الاحتلال كذلك في أوساط اليهود من أصول أوروبية، لكن هذا لا ينفي أن أوروبا مقيدة أكثر لمشاعر الذنب تجاه المحرقة اليهودية، في الوقت نفسه تعيش تحت ضغط القيم الأوروبية التي تساند الحقوق والحريات، وهذه السياسة المتناقضة أدت إلى تراجع الدور الأوروبي حيال الفلسطينيين، واقتصاره على تقديم المساعدة المالية للسلطة، بزعم أنها تؤسس بذلك لتقوية مؤسسات الدولة الفلسطينية المرتقبة القابلة للحياة جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

تأثر هامش حرية حركة التضامن الأوروبية والنشطاء الفلسطينيين في أوروبا بتقلبات الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية ونزاعات القوة في أوروبا، والاستقطابات داخل القارة الأوروبية، كذلك بالدعاية الصهيونية التي روجها الإعلام الصهيوني في أوروبا، وتأثر بعودة العامل الديني واستعماله، كذلك خضع في أحيان للإسلاموفوبيا، وطرح القضية الفلسطينية على أنها صراع بين حركة إسلامية متشددة (حماس، والجهاد الإسلامي) وإسرائيل ذات القيم الليبرالية الديمقراطية الشبيهة بقيم الدول الأوروبية.

> تأثر هامش حرية حركة التضامن الأوروبية بالتقلبات السياسية

أيضاً أسهمت الحرب على الإرهاب بالتضييق على نشاط الفلسطينيين، فكانت الحرب على الإرهاب ورقة رابحة في يد الأوساط الإسرائيلية التي وصفت ياسر عرفات مرة بن لادن، في الوقت الذي حرص فيه الاتحاد الأوروبي على عدم استعداء الولايات المتحدة، في ما يتعلق بإدارة وتصنيف الفصائل الفلسطينية في هذا الجانب ونشطائها في أوروبا، فيما رأى الأوروبيون أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ستسهم في محاربة الراديكالية الإسلامية.

لا يمكن قراءة تقييد حركة التضامن والنشطاء الفلسطينيين في أوروبا خارج دراسة من يسيطرون على مراكز صنع القرار، كذلك عملية صعود اليمين الأوروبي المتطرف الذي يعيش عقدة الإسلاموفوبيا ورعب الحركات الراديكالية الإسلامية. فرغم التشديد على النشاطات الداعمة للقضية الفلسطينية، وتبني قوانين معاداة السامية التي أصبح من السهل توجيهها لأي نشاط معادٍ لدولة الاحتلال، بسبب تعمّد القانون عدم الفصل بين الديانة اليهودية ودولة إسرائيل الاستعمارية، ساهم هذا الأمر في اختفاء رغبة الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على إسرائيل، وتبني دول أوروبا ما أسمته عملية الارتباط البنّاء والوقوف على مسافة متساوية من الجميع، في مناسبات عدة.

شهدت السنوات ما بين 2010 و 2013 انتعاشاً لحركة التضامن الأوروبية ونشطائها الفلسطينيين والأوروبيين، خاصة في 19 يوليو/تموز 2013، حيث نُشر قرار من أهم قرارات الاتحاد الأوروبي بحظر تمويل المنشآت التي تُدار في المستوطنات الإسرائيلية أو الاستثمار فيها، وعكس هذا القرار إحباط الاتحاد الأوروبي من الممارسات الإسرائيلية التي تقوم على تدمير المنشآت الفلسطينية، فقد دمرت إسرائيل 82 مشروعاً ممولاً من الاتحاد الأوروبي بتكلفة 30 مليون يورو في 2001 و2011، وما زالت سياسة تدمير المنشآت الفلسطينية بتمويل أوروبي مستمرة، كما رأينا في الحرب الأخيرة على غزة في مايو/أيار 2021.

يُعَدّ عام 2013 عام تحوُّل كبير في السياسات الأوروبية تجاه حركة التضامن الأوروبية والنشطاء الفلسطينيين والأوروبيين في أوروبا، حيث ساهم ضغطهم ونشاطهم في إصدار قانون استبعاد صادرات المستوطنات من اتفاق المعاملة الجمركية التفضيلية التي كانت تحظى بها المنتجات الإسرائيلية، وساهم أيضاً ضغط الناشطين برفض الاتحاد الأوروبي تمويل الأنشطة البحثية في المنشآت والجامعات الإسرائيلية المقامة على الأراضي المحتلة ومنها القدس الشرقية، حيث أقبل البرلمان الأوروبي على هذه الخطوة بعد الضغط الشعبي والبرلماني والوعي الذي نشرته حركة التضامن الأوروبية الفلسطينية حول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وضغط النشطاء الفلسطينيين ونشطاء حركة المقاطعة لإثبات تعارض التفضيل الجمركي لمنتجات المستوطنات مع القيم الأوروبية والتشريع الأوروبي.

لا يمكن إجمال ملامح مشتركة لسياسات الدول الأوروبية تجاه النشطاء الفلسطينيين وحركة التضامن الأوروبية الفلسطينية، فقد شهد التصويت على قرارات تخصّ القضية الفلسطينية انقساماً حاداً في مناسبات كثيرة بين الدول الأوروبية، ويتأثر هامش الحرية الممنوح لنشطاء حركة المقاطعة والنشطاء الأوروبيين بتفاوت عقدة الذنب تجاه المحرقة اليهودية بين الدول الأوروبية، كذلك بمدى سيطرة اليمين المتطرف الشعبوي على مفاصل صنع القرارات في تلك الدول، على الرغم من قدرة دول الاتحاد الأوروبي على صياغة ملامح مشتركة إلى حد ما في إدارة علاقتها الخارجية مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وعملية السلام، ومنح الدعم للفلسطينيين في تقوية مؤسساتهم الأمنية، وخاصة في الضفة الغربية.

تستطيع حركة التضامن الأوروبية، والنشطاء الفلسطينيون، وكذلك حركة المقاطعة (بي دي إس)، البناء على الإنجاز الذي تحقق في عام 2013 وما تبعه في هذا الجانب، إذا توحدت جهودهم لإثبات مقدار التعارض بين قيم الدولة الأوروبية الحديثة التي تقوم على التعدد والديمقراطية واحترام الحريات، في سبيل إثبات تناقض تلك المبادئ والقيم مع دعم قيام دولة الاحتلال كيان استعماري قام على سرقة الأرض وسلب الحقوق، حيث يعاني الوعي الأوروبي حيال القضية الفلسطينية من عدة أزمات.

تظاهرة في بروكسيل مؤيدة للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال (دورسن أدمير/الأناضول)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

المعتقلون الفلسطينيون في السجون السورية تاريخياً وراهناً

تعرض كثير من الفلسطينيين في سورية أسوة بالشعب السوري إلى انتهاكات عدة على مستوى الحريات الفردية، لكنها تحولت إلى عقاب جماعي عقب اندلاع الثورة السورية

أيمن أبو هاشم

مئات الفلسطينيين لا يزالون مغيبين في سجون الأسد (كريا عبد الكافي/فرانس برس)

ترافقت فكرة الاعتقال السياسي في سورية بعد استقلالها، مع بدايات الانقلابات العسكرية منذ نهاية أربعينيات القرن الفائت، وتوالى مسلسل الصراع على السلطة سواء بعناوين عسكرية أو مدنية. بيدَ أن فرض قانون الطوارئ عام 1963، إثر سيطرة السلطة البعثية الأولى على الحكم، أسس لإطلاق يد الأجهزة الأمنية في تلك الحقبة، لاعتقال خصومها ومعارضيها السياسيين، تحت غطاء قانون استثنائي، يُعزى له تقويض منظومة الحقوق والحريات الفردية، التي كفلتها الدساتير السورية السابقة، لا سيما دستور العام 1955.

تُسعفنا هذه الخلفية في توضيح السياق التاريخي، الذي تعرّض خلاله سوريون وفلسطينيون في «حكمهم»، لأنواع من انتهاك حرياتهم الفردية، لكنها بقيت ضمن نطاق محدود في الفترة ما بين نهاية الخمسينيات وعقد الستينيات، وشملت بحكم انخراط اللاجئين الفلسطينيين في شتى جوانب الحياة السورية، أعداداً منهم كانت تنتسب لأحزاب قومية وشيوعية وناصرية. من أكثر الشواهد على اعتقال فلسطينيين في تلك المرحلة، على خلفية الاستقطابات السلطوية الداخلية، وليس بحكم هويتهم الفلسطينية فحسب، حملة الملاحقة والاعتقالات التي قامت بها السلطة في 18 تموز/يوليو 1963، عشية المحاولة الانقلابية الفاشلة للعقيد جاسم علوان، والتي طاولت الفلسطينيين المنضوين في كتيبة الاستطلاع الخارجي (الكتيبة 68) التي تتبع الجيش السوري. حيث أصدرت المحكمة العسكرية، بعد عدة أيام من اعتقالهم، أحكاماً بالإعدام على (90) سورياً و(12) فلسطينياً غالبيتهم كانوا من مخيم اليرموك، بتهمة مشاركتهم في الانقلاب. فيما فرّ قرابة (40) متهما فلسطينياً إلى لبنان ومصر.

تُسعفنا وقائع ذائعة الصيت، وفي وقت مبكر من تاريخ حافظ الأسد، على كيفية تعامله مع الوضعية الفلسطينية من منظور نوازعه وحساباته السلطويّة. كانت حادثة مقتل القيادي البعثي يوسف عرابي في دمشق عام 1966، واتهام عبد المجيد الزغموت بقتله «مع عدة روايات متضاربة حول تلك الحادثة» بمثابة فرصة استغلها الأسد الذي كان وزيراً للدفاع وقتذاك، لتأليب القيادة البعثية الحاكمة على حركة فتح التي ينتسب إليها المتهم، وتحريض دوائر السلطة على تقييد العمل الفدائي إلى درجة التحكم به. حتى بعد انقلابه وتسلّمه زمام السلطة عام 1970، أبقى الأسد على الزغموت سجيناً سياسياً لأكثر من 34 عاماً، حتى وفاته داخل السجن. تكشف تلك الحادثة المُبكرة، عن توظيف الأسد لأسلوب الاعتقال السياسي ضد الفلسطينيين، كأداة قمعية ممنهجة لإدارة العلاقة السورية – الفلسطينية من وجهين. الأول، وسيلة ضغط على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كي تعمل تحت عباءته السلطويّة، وبما يحقق حساباته السياسية العربية والإقليمية والدولية. الثاني، وسيلة تأديب واحتواء للمجتمع الفلسطيني في سورية ولبنان، لمنعه من إظهار الولاء لغير السلطة الأسديّة. تؤكد حقبة الأسد الأب منذ العام 1970 وحتى وفاته عام 2000، على الأثمان الفادحة التي دفعها آلاف المعتقلين الفلسطينيين، على اختلاف انتماءاتهم الحزبية والسياسية سواء لحركات سورية أو فلسطينية، في معرض فرض سلطته المطلقة على السوريين والفلسطينيين، وتنكيله بكل من يحمل توجهاً يُعارض أو يخالف سياساته الداخلية أو الخارجية. لم تكن مصادفة عابرة أن يفتتح الأسد الأب أولى سنوات حكمه، باعتقال مجموعة مؤلفة من (17) شاباً وشابة من «المنظمة الشيوعية العربية» التي كانت تستهدف ضرب المصالح الأميركية في المنطقة، حيث أصدرت إحدى المحاكم الاستثنائية في دمشق بتاريخ 29/7/1975، حكماً بإعدام (5) من بينهم (4) فلسطينيين وسوري، وبالحكم المؤبد على (4) آخرين، والحكم بالسجن على الـ (5) المتبقين لمدة خمسة عشر عاماً، وكان نصفهم من الفلسطينيين. لم تفلح كل المناشدات، لإصرار النظام على تنفيذ تلك الأحكام الجائرة، التي كان يريد من خلالها الضرب بيدٍ من حديد على المد الثوري الصاعد بين صفوف الشباب في تلك المرحلة. عدا أنها رسالة تطمين للأميركان، بقدرة الأسد على إنهاء وتصفية كل من يهدد مصالحهم في سورية والمنطقة.

> ظاهرة اعتقال الفلسطينيين خلال الثورة، كشفت مدى حقد النظام على الشعب الفلسطيني

مع ولوغ الأسد الأب في تكريس الطابع الأمني لحكمه الديكتاتوري، وملاحقته وبطشه بالجماعات السورية التي عارضت السلطة من خلفيات فكرية وسياسية متعددة، وبحكم انتساب عدد من الفلسطينيين لتلك الأحزاب السورية، فقد كان لهم نصيبهم من تجارب الاعتقال السياسي، التي اختبرها أترابهم السوريون. هذا ما نراه جلياً خلال حملات الملاحقة والاعتقال التي استهدفت رابطة العمل الشيوعي منذ نهاية السبعينيات، ثم التي طاولت حزب العمل الشيوعي واللجان الشعبية خلال الثمانينيات، وكان من بين معتقليها عدد من الشبان الفلسطينيين المتعلمين والمثقفين في غالبيتهم. ينطبق الأمر أيضاً على عدد آخر من الفلسطينيين الذين جرى اعتقالهم، بتهمة أو شبهة انتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين، بعد تعرض الجماعة في بداية الثمانينيات لحملات اعتقال واسعة، لا سيما في محافظتي حلب وحماة. أما العدد الأكبر من حملات الاعتقال الجماعي التي طاولت الفلسطينيين قبل الثورة، فكانت عشية الصراع الذي خاضه الأسد الأب، ضد قيادة فتح ومنظمة التحرير في العام 1983 وما بعده، بهدف تصفية وجودهم من مخيمات لبنان وسورية، ومحاولاته السيطرة على القرار الوطني الفلسطيني، مستعيناً في ذلك بفصائل فلسطينية موالية له. شملت الحملة الكبيرة عام 1985 أكثر من 3500 معتقل من قيادات وكوادر وأعضاء الحركة، وزجّ بغالبيتهم في سجني صيدنايا والمزة، وتعرّضت أعداد كبيرة منهم للتعذيب بمختلف الوسائل، وكان من بين أولئك المعتقلين أطفال أيضاً كان يطلق عليهم مجموعة الـ (19).

لم يسلم فلسطينيون آخرون في تلك المرحلة من بطش النظام، لمجرد الشك بولائهم له، أو رفضهم المشاركة في ضرب المخيمات الفلسطينية في لبنان. ولا أدل على ذلك من مأساة العميد عطية عوض، الذي كان قائد اللواء (38) التابع لجيش التحرير الفلسطيني، والذي رفض تنفيذ الأوامر الأسديّة بقصف مخيمات طرابلس عام 1983، فتم اعتقاله وإهانته وتعذيبه، وما زال مصيره مجهولاً منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قضية

لم تكن محاولات الهروب من السجن غريبةً أو دخيلةً على عالم السجون، ففكرة السجن توازيها بالضرورة فكرة الحريّة، لم تكن تلك المعركة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تعتبر نقاطا فاصلة في تغيير موازين القوى، وتوحيد الجهود، واستعادة الحرية، والكرامة.

كل ما علينا هو أن نكتب تاريخنا ونروي حكايات الأمل ولا ننسى أولئك القابعين خلف الأسوار في انتظار الأمل، ولا سيما الأسرى العرب منهم، والذين فتح الهروب من جلبوع ملفهم، خصوصاً أن لا رقم دقيقاً لأعدادهم وتوزيع جنسياتهم

سجن جلبوع يفتح ملف الأسرى العرب

مقاتلون من أجل الحرية

■ تضارب في أعداد المعتقلين المصريين في إسرائيل

■ الهروب الأخير من السجن لم يكن الأول

بيسان عدوان

الأسرى الذين انتزعوا حريتهم من سجن جلبوع، في السادس من أيلول، هم ستة فقط، هزموا منظومة أمنية كاملة كانت تتبجح أمام العالم بأنها المنظومة الأكثر كمالاً ودقة في العالم، هزموها وخرجوا تحت أعين الكاميرات والطائرات والجنود والاستخبارات والكلاب البوليسية.

لم تكن محاولات الهروب من السجن غريبة أو دخيلة على عالم السجون، ففكرة السجن توازيها بالضرورة فكرة الحريّة، لم تكن تلك المعركة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تعتبر نقاطا فاصلة في تغيير موازين القوى، وتوحيد الجهود، واستعادة الحرية، والكرامة. كل ما علينا هو أن نكتب تاريخنا ونروي حكايات الأمل ولا ننسى أولئك القابعين خلف الأسوار في انتظار الأمل.

انتفاضة سجن شطة: «الهروب الكبير» عام 1958

كانت مدينة بيسان على موعد في صيفها القائظ في حزيران/يونيو 1958 مع تمرد سجن شطة الإسرائيلي الذي يحوي 190 أسيرًا فلسطينيًا وعربيًا، بينهم الأسير المصري أحمد عثمان، وأسيران لبنانيان بالإضافة إلى سبعة سجناء جنائيين إسرائيليين. ضمّت المجموعة المصريّ عثمان، وفلسطينيًا من غزة عرف باسمه الأول صبحي، وآخر من الخليل، ومعهم سمير جهجاه جد زكريا الزبيدي، إضافة إلى أربعة أسرى آخرين، وضعت المجموعة خطة الفرار وحددت الساعة السادسة من مساء يوم 31 تموز/يوليو 1958 موعدًا لتنفيذها. كانت أعمال السخرة سببا لنجاح عملية الهروب الكبير، حيث قامت إدارة السجن بتشغيل الأسرى في عملية توسيع السجن وبناء سور خارجي له وفي أعمال التنظيف لغرف ضباط السجن، وكانت البداية حينما قررت مجموعة من الأسرى أن تخطط لتحرير المعتقلين، فعملوا على الوصول لمخططات السجون والتوسعة ومواعيد الدوريات والقرارات والأوامر من قبل إدارة السجن.

بعدما حصلوا على مفاتيح القسم حرر الأسيران اللبنانيّان مع مسؤول المجموعة الأسير صبحي بقية سجناء القسم كله، وفتح الأسير المصري عثمان الباب الفاصل بين أقسام الأسرى ومكاتب إدارة السجن، وتوجهت المجموعة إلى غرفة السجّانين وسيطروا على أحد الضباط، ثم قطعوا خط الهاتف، وحطموا جهاز اللاسلكي لعزل السجن عن العالم الخارجي، وقطعوا التيار الكهربائي، وسيطروا على أبراج المراقبة التي تواجد بها اثنان من الحراس بدلا من خمسة حراس كانوا في استراحات أو اجازات أسبوعية. سيطرت المجموعة على مخزن الأسلحة، وتبادل الحرّاس والأسرى إطلاق النار، أدى إلى مقتل اثنين من الحراس وجرح ثلاثة آخرين. واستشهد أحد المعتقلين من المجموعة وهو من الخليل وجرح الأسير المصري بالإضافة الى 11 أسيراً. وفرّ 66 أسيرا وعبرَ بعضهم إلى الأردن ومنهم من دخل الي جنين، بينما قبض على باقي الأسرى في السهول المجاورة للسجن.

وبعد ثورة الأسرى في سجن شطة، شاع في إسرائيل أن أحمد عثمان هو العقل المدبر والمخطط لهذا الهروب، تم القبض عليه، وحوكم بتهمة التخطيط للهروب، وظل في السجن ولم يخرج منه إلا عام 1966.

في سجن عسقلان «ابتكارات الهروب»

«يُظهر مدير السجن ساقطاً على الأرض، بينما يمرّ من فوقه شابّ عربيّ قائلاً له: عن إذنك .. أنا ذاهبٌ إلى غزة». هذا الكاريكاتير نشر في جريدة معاريف بتاريخ 18 نيسان/أبريل 1964، بعد هروب فلسطينيين وعربي من سجن الرملة للمرة الثانية.

في بداية عام 1964، وقعت مناوشات بين الملاكم الفلسطيني حمزة يونس وابن عمه مكرم يونس وبين مجموعة من الإسرائيليين في إحدى محطات الوقود في الأراضي المحتلة هربا على أثرها إلى قطاع غزة التي كانت تحت السيطرة المصرية، لم تساعدهم السلطات فقرروا النجاة بأنفسهم، وبعد شهور وصلا إلى عسقلان وقبض عليهما، ووُجّهتْ لهما التُّهم التالية: مغادرة البلاد والعودة إليها دون تصريح، والاتّصال مع العدوّ، وتزويد العدوّ بمعلوماتٍ تضرُّ بأمن الدولة، وخيانة الدولة، وإخفاء معلوماتٍ عن رجال الأمن، والإصرار على الاتصال بالعدوّ.

بعد أسبوع واحد من اعتقالهما، قرر الأسيران الهروب وضما لهما أسيراً عربياً ثالثاً معهما في نفس غرفة التوقيف يُدعى حافظ مصالحة، متهما بالتخابر مع المصريّين، بنيّة الهروب، فانضمّ الأخير إليهما في خطتهما. أما باقي المساجين، فكانوا فلسطينيّين اثنين وعشرة آخرين من اليهود المتّهمين بتهم جنائية.

رغم اعتقال الأسرى الستة يبقى الهروب تحديا لقبضة السجان (أحمد غرابلي/فرانس برس)

لم تكنْ خطّة الهروب التي فكّر بها حمزة معقدةً، وكانت تعتمد أساساً على عنصريّ المباغتة والجري السّريع. تنصّ الخطّة على استدراج أحد الحرّاس لفتح الباب الحديديّ، بينما يكون الأسرى الثلاثة – حمزة ومكرم وحافظ – قد كمنوا خلفه، وبمجرّد فتح الباب يهجُم الثلاثة بالفرار باقصى سرعةٍ إلى خارج السجن. وصل الأسرى الثلاثة إلى غزة في منتصف الليل بعد يوم حافل من الاشتباكات مع حراس السجن والجري نحو الأحراج والبيادر في تلك المنطقة. وقد أثارت تجربة الهروب هذه عاصفة في دولة الاحتلال، إذ عقد الكنيست جلسةً لبحث الأمر ومساءلة الحكومة عن سياسات الأمن في السجون. لم تكنْ تلك التجربة الأخيرة للبطل حمزة في الهروب من السجن. حيث سجن مرتين عام 1969 وعام 1971 وتمكن من الهرب كل مرة.

النسيان القسري: الأسرى العرب في سجون الاحتلال

منذ انطلاق الثورة الفلسطينية عام 1965 التحق بالمقاومة الفلسطينية الكثير من الأحرار العرب والأجانب، ووقع المئات من أولئك المقاتلين الذين يطلق عليهم اسم «مقاتلي الدوريات» في الأسر فزج بهم في السجون الإسرائيلية إلى جانب الفلسطينيين، وبعد الخروج الفلسطيني من بيروت تراجع عدد مقاتلي الدوريات، وبالتالي أدى إلى تراجع أعداد الأسرى العرب في سجون الاحتلال.

وفقاً للإحصائيات العربية الرسمية يتواجد حاليا داخل المعتقلات الإسرائيلية واحد وثمانون أسيرا عربيا موزعين كما يلي: من جمهورية مصر العربية 53 أسيرا، ومن الأردن 29، ومن سورية 4 أسرى، بالإضافة إلى آلاف المتسللين السودانيين والإريتريين والمصريين الذين تحتجزهم إسرائيل في معسكرات اعتقال كبيرة في صحراء النّقب.

على الرغم من عدم وجود إحصائيات نهائية وحاسمة حول عدد الأسرى العرب الذين دخلوا إسرائيل واختفت آثارهم فيها بعد ذلك إلا أن البيانات المتوفرة من خلال إفادات ذويهم وإفادات أسرى محررين مروا بتلك المعتقلات شاهدوا أسماء بعض المفقودين محفورة على جدران زنازين معتقلات عتليت، وصرفند، وبتاح تكفا، والجلمة، ثم تبادل بعض الأسرى المحررين الحديث عن أولئك الأسرى الذين لم تظهر لهم أسماء في سجلات الصليب الأحمر وسجلات مصلحة المعتقلات الإسرائيلية العامة وبيانات الجيش الإسرائيلي، حيث أفاد العديد من الأسرى المحررين بأنهم تحدثوا مع أسرى فلسطينيين من عرب الـ 48 وأسرى لبنانيين ومصريين.

إحصائيات الأسرى العرب

وفقا للإحصائيات العربية الرسمية يتواجد حاليا داخل المعتقلات الإسرائيلية واحد وثمانون أسيرا عربيا موزعين كما يلي: من جمهورية مصر العربية 53 أسيرا، ومن الأردن 29، ومن سورية 4 أسرى، بالإضافة إلى آلاف المتسللين السودانيين والإريتريين والمصريين الذين تحتجزهم إسرائيل في معسكرات اعتقال كبيرة في صحراء النقب. على الرغم من عدم وجود إحصائيات نهائية وحاسمة حول عدد الأسرى العرب الذين دخلوا إسرائيل واختفت آثارهم فيها بعد ذلك إلا أن البيانات المتوفرة من خلال إفادات ذويهم وإفادات أسرى محررين مروا بتلك المعتقلات شاهدوا أسماء بعض المفقودين محفورة على جدران زنازين معتقلات عتليت، وصرفند، وبتاح تكفا، والجلمة، ثم تبادل بعض الأسرى المحررين الحديث عن أولئك الأسرى الذين لم تظهر لهم أسماء في سجلات الصليب الأحمر وسجلات مصلحة المعتقلات الإسرائيلية العامة وبيانات الجيش الإسرائيلي، حيث أفاد العديد من الأسرى المحررين بأنهم تحدثوا مع أسرى فلسطينيين من عرب الـ 48 وأسرى لبنانيين ومصريين.

الملصقة باتت رمزا للتحدي الأسرى للاحتلال (إيمان كابلي/الأناضول)

وبعد الخروج الفلسطيني من بيروت تراجع عدد مقاتلي الدوريات، وبالتالي أدى إلى تراجع أعداد الأسرى العرب في سجون الاحتلال.

وفقاً للإحصائيات العربية الرسمية يتواجد حاليا داخل المعتقلات الإسرائيلية واحد وثمانون أسيرا عربيا موزعين كما يلي: من جمهورية مصر العربية 53 أسيرا، ومن الأردن 29، ومن سورية 4 أسرى، بالإضافة إلى آلاف المتسللين السودانيين والإريتريين والمصريين الذين تحتجزهم إسرائيل في معسكرات اعتقال كبيرة في صحراء النّقب.

على الرغم من عدم وجود إحصائيات نهائية وحاسمة حول عدد الأسرى العرب الذين دخلوا إسرائيل واختفت آثارهم فيها بعد ذلك إلا أن البيانات المتوفرة من خلال إفادات ذويهم وإفادات أسرى محررين مروا بتلك المعتقلات شاهدوا أسماء بعض المفقودين محفورة على جدران زنازين معتقلات عتليت، وصرفند، وبتاح تكفا، والجلمة، ثم تبادل بعض الأسرى المحررين الحديث عن أولئك الأسرى الذين لم تظهر لهم أسماء في سجلات الصليب الأحمر وسجلات مصلحة المعتقلات الإسرائيلية العامة وبيانات الجيش الإسرائيلي، حيث أفاد العديد من الأسرى المحررين بأنهم تحدثوا مع أسرى فلسطينيين من عرب الـ 48 وأسرى لبنانيين ومصريين، وطلب هؤلاء من محدثيهم أن يبلغوا العالم بأن إسرائيل تنكر وجودهم وهم أحياء، «وتستخدمهم فئران تجارب على الأدوية العسكرية» وخلاف ذلك.

كانت إسرائيل قد أسرت، خلال الحرب مع مصر في العام 1973 وما قبلها، ما لا يقل عن 10 آلاف مصري، غالبيتهم من العسكريين، فيما أفرجت عن عدد كبير منهم بموجب صفقات لتبادل الأسرى والرفات الذي كانت مصر تحتجزه أيضاً خلال الحرب، إلا أن عدداً منهم ما زال قيد الأسر.

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مئات من أبناء سيناء وكذلك من الجنود المصريين، إلا أنها أفرجت عن غالبيتهم ضمن صفقات تبادل الأسرى بين الطرفين. كما بقي عدد منهم في سجون إسرائيل، فيما أفرجت عن جزء منهم بعد قضائهم محكوميات طويلة، وصلت إلى 30 سنة. يستذكر أهالي سيناء، الأسرى الستة في سجون إسرائيل، بالتزامن مع استمرار تجاهل الدولة المصرية قضيتهم، وعدم السعي، ولو بأدنى حد، للسؤال عنهم.

بينما أشارت الحملة المصرية للإفراج عن المعتقلين المصريين في السجون الإسرائيلية بلجنة الحريات في نقابة المحامين عام 2013 إلى أن عدد الأسرى المصريين 53 أسيرا، دون الإشارة إلى أي صفقات تبادل جرت في السابق كما صرحت الدولة المصرية.

تشير المعلومات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المصريين لديهم 280 بين أسير وسجين جنائي. بينما تخبرنا مصادر حقوقية إسرائيلية أن العدد الحقيقي للأسرى العرب غير معلوم وغير دقيق، ويعتقد العديد من المهتمين بحالة الأسرى والمفقودين الفلسطينيين والعرب، داخل المعتقلات الإسرائيلية بأن الجزء الأعظم منهم موجودون داخل المعتقلات السرية، وأن قسما آخر في دور للعجزة ومصحات عقلية بمدينة تل أبيب المعروفة باسم «دار المسنين».

خلال العقدين الأخيرين، أطلق سراح 42 أسيرًا منهم في إطار اتفاقية شرم الشيخ في سبتمبر/أيلول 1999، ولكن إلى قطاع غزة لا إلى بلدانهم، إلا أن باقي المعتقلين الذين تتعنت اسرائيل في ذكر اعدادهم لا يزالوا قابعين في سجون تل ابيب.

تذكر بعض التقارير الحقوقية الفلسطينية، أنه لا يزال قابعا خلف قضبان الاحتلال 80 أسيرا أردنيًا، منهم 30 من أصل فلسطيني، وسبعة مصريين، وستة سوريين من الجولان، وأسير سعودي يدعى عبد الرحمن العطوى وقد انتهت محكوميته، إلى جانب 120 سودانيا طلبوا حق لجوء سياسي وتلقوا الأسر بدلا عنه. كما يقبع في سجون الاحتلال 20 أسيرا أجنبيًا من الهند وباكستان واليونان وسويسرا وفرنسا، ما زالوا أسرى عند الاحتلال.

رغم أنه لم يتم تدوين وتسجيل جميع محاولات الهروب على مر التاريخ، سواء تلك التي باءت بالفشل أو التي توجت بالنجاح لأسرى فلسطينيين وعرب، يظل من الثابت لدى المقاتلين من أجل الحرية أن مجرد محاولة الفرار هو تحد لقبضة السجان، وهدم لمزاعمه بقوته التي لا تقهر. ولكن تظل حقيقة أخرى لا يمكن السكوت عنها، مفادها: متى يبصر الأسرى العرب الحرية؟

بديعوت أحرنوت الإسرائيلية نص تلك المذكرة التي جاء فيها أنه «آن الأوان بعد سنوات من تجاهلهم للعمل على مبادلتهم.

رغم مرور أكثر من أربعة عقود من الزمان على توقيع معاهدة السلام المصرية/ الإسرائيلية، لا يزال ملف الأسرى المصريين في السجون الإسرائيلية معلقًا، حتى أنه لا يُعرف عددهم الحقيقي، وهناك أرقام عربية رسمية متضاربة، ففيما تقدر التقارير المصرية الرسمية عددهم بـ 74 أسيرًا، تم إطلاق سراح 42 أسيراً عام 1999 لكن لم يعودوا إلى مصر، بل إلى غزة.

كما أشارت المصادر الرسمية إلى أنه تم الإفراج عن 6 طلاب مصريين في أعقاب تفاهم جرى بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية في ديسمبر 2004، مقابل الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، و6 طلبة آخرين في إطار صفقة إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي عودة ترابين في عام 2015.

بينما أشارت الحملة المصرية للإفراج عن المعتقلين المصريين في السجون الإسرائيلية بلجنة الحريات في نقابة المحامين عام 2013 إلى أن عدد الأسرى المصريين 53 أسيرا، دون الإشارة إلى أي صفقات تبادل جرت في السابق كما صرحت الدولة المصرية.

تشير المعلومات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المصريين لديهم 280 بين أسير وسجين جنائي. بينما تخبرنا مصادر حقوقية إسرائيلية أن العدد الحقيقي للأسرى العرب غير معلوم وغير دقيق، ويعتقد العديد من المهتمين بحالة الأسرى والمفقودين الفلسطينيين والعرب، داخل المعتقلات الإسرائيلية بأن الجزء الأعظم منهم موجودون داخل المعتقلات السرية، وأن قسما آخر في دور للعجزة ومصحات عقلية بمدينة تل أبيب المعروفة باسم «دار المسنين».

خلال العقدين الأخيرين، أطلق سراح 42 أسيرًا منهم في إطار اتفاقية شرم الشيخ في سبتمبر/أيلول 1999، ولكن إلى قطاع غزة لا إلى بلدانهم، إلا أن باقي المعتقلين الذين تتعنت اسرائيل في ذكر اعدادهم لا يزالوا قابعين في سجون تل ابيب.

تذكر بعض التقارير الحقوقية الفلسطينية، أنه لا يزال قابعا خلف قضبان الاحتلال 80 أسيرا أردنيًا، منهم 30 من أصل فلسطيني، وسبعة مصريين، وستة سوريين من الجولان، وأسير سعودي يدعى عبد الرحمن العطوى وقد انتهت محكوميته، إلى جانب 120 سودانيا طلبوا حق لجوء سياسي وتلقوا الأسر بدلا عنه. كما يقبع في سجون الاحتلال 20 أسيرا أجنبيًا من الهند وباكستان واليونان وسويسرا وفرنسا، ما زالوا أسرى عند الاحتلال.

رغم أنه لم يتم تدوين وتسجيل جميع محاولات الهروب على مر التاريخ، سواء تلك التي باءت بالفشل أو التي توجت بالنجاح لأسرى فلسطينيين وعرب، يظل من الثابت لدى المقاتلين من أجل الحرية أن مجرد محاولة الفرار هو تحد لقبضة السجان، وهدم لمزاعمه بقوته التي لا تقهر. ولكن تظل حقيقة أخرى لا يمكن السكوت عنها، مفادها: متى يبصر الأسرى العرب الحرية؟

مسيرة مؤيدة للأسرى في غزة، 19/ 9/ 2021 (مجدي فتحي/Getty)

نفق الحرية... تصاعد المقاومة وتآكل الردع

ماجد عزام

لا تؤثر إعادة اعتقال أبطال ملحمة جلبوع الستة على تداعياتها ودلالاتها الجوهرية في ما يتعلق بصراع الإرادات بين الشعب الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، وتآكل قدرة ردع هذا الأخير، وانهيار الصورة الأسطورية التي سعى لتقديمها عن نفسه خلال العقود السابقة تحديداً في السنوات الأخيرة وحاول استخدامها لفرض الهزيمة المعنوية على الفلسطينيين والعرب، ثم كطُعم للتطبيع مع بعض الدول العربية وإحداث اختراق في العلاقة مع دول أخرى عبر العالم.

مثّل نجاح أبطال نفق الحرية في الفرار من سجن جلبوع الأكثر تحصيناً في إسرائيل، ولا شك، انتصاراً كبيراً للأسرى الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال وتغلب إرادتهم على إرادته وتفوقهم في صراع العقول والإبداع على سجانيهم، كما أقرّ حرفياً الرئيس السابق لمصلحة السجون الإسرائيلية، بأدوات بسيطة نجح الأبطال في تجاوز الاحتياطات الأمنية المهووسة داخل السجون وخارجها من دون مساعدة من الداخل ولا حتى من الخارج، والتغلّب عملياً على إجراءات كلّفتها مليارات الدولارات «سنوياً» تنفقها مصلحة السجون ووكالات الأمن والاستخبارات الأخرى، ما أدى إلى صدمة وحتى هزّة شديدة في إسرائيل تشبه صدمة وهزّة حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973. والمفارقة التاريخية ربما أن وزير الأمن الداخلي الحالي والمسؤول عن مصلحة السجون هو عومر بارليف، ابن الجنرال حاييم بارليف رئيس الأركان السابق ومخطط ومنفذ الخط الدفاعي الشهير المسمى باسمه الذي حطمته إرادة وتضحيات الجيش المصري مدعوماً من الجيوش العربية الحليفة الأخرى في الحرب الأخيرة بين الدول العربية وإسرائيل.

من هذه الزاوية تحديداً أدى نجاح الأسرى في الهروب إلى انتشار موجة عارمة من الكبرياء والعزة في صفوف الفلسطينيين، والمقابل الإحباط واليأس في صفوف الإسرائيليين. ورغم النجاح في إعادة اعتقالهم إلا أن ذلك لم يحجب الفشل الإسرائيلي المدمّر، وحقيقة أن الشعب الفلسطيني عصي على الانكسار والاستسلام. ملحمة جلبوع أعادت كذلك فرض قضية الأسرى على جدول الأعمال، وفي كل المستويات السياسية والإعلامية والشعبية خاصة بعد النجاح في الإفراج عن الأسيرة أنهار الديك كي تضع مولودها «علاء «بين أهلها وذويها والضغط للإفراج عن الأسيرة إسراء جعابيص أو على الأقل توفير العلاج المناسب والضروري لها، ونجاح العديد من الأسرى الإداريين عبر سلاح الأمعاء الخاوية في فرض إرادتهم على سجّانيهم. أما محاولة قمع الأسرى والتنكيل بهم، وفرض إجراءات عقابية جماعية بحقهم خاصة أسرى حركة الجهاد الإسلامي لاستعادة قدرة الردع المتآكلة، فلم تنجح وارتد الأمر سلبياً على الاحتلال وأجهزته إثر عناد وصمود هائل وأسطوري معتاد من الأسرى، وتضامن شعبي وسياسي وإعلامي واسع معهم، والإعلان عن الاستنفار في السجون، والتهديد بإضراب عام وشامل عن الطعام مع فعاليات جماهيرية مساندة، ما أجهض خطط الاحتلال الذي فشل في استعادة قدرة الردع تجاه الأسرى وتجاه الشعب الفلسطيني بشكل عام. في السياق نفسه، زادت ملحمة جلبوع من إصرار المقاومة في غزة على التوصل إلى صفقة تبادل أسرى عادلة «بوساطة مصرية» تكفل الإفراج عن أكبر عدد ممكن منهم خاصة النساء والمرضى والشيوخ وكبار السنّ وأصحاب المحكوميات الطويلة، بمن فيهم أبطال نفق الحرية الذين أعيد اعتقالهم في فعل إسرائيلي لا ينال بالتأكيد من جوهر ودلالة ما فعلوه.

الهروب الكبير والأسطوري دفع الرياح أيضاً في أشرعة المقاومة بشكل عام ويمكن إضافته بالتأكيد إلى مسار هبّة القدس ومعركة سيفها أيار/ مايو الماضي، حيث تأكيد حقيقة تآكل قدرة الردع الإسرائيلية واستعادة ثقة الشعب الفلسطيني بنفسه وقدرته على التصدي للاحتلال ومنعه من فرض إرادته وتصوراته وخططه لا في القدس والضفة الغربية ولا في غزة ولا تجاه الأسرى أيضاً. واستطراداً، تحدث الإعلام الإسرائيلي عن تصاعد في فعاليات وعمليات المقاومة خلال الأسبوعين الماضيين في الضفة وغزة بما يشمل التظاهرات وإلقاء الحجارة وعبوات المولوتوف وإطلاق النار في الضفة وحتى الصواريخ من غزة باتجاه المستوطنات وجيش الاحتلال.

وعلى سبيل المثال، فقد تحدث تقرير حقوقي بالضفة الغربية عن 640 عملاً مقاوماً في 123 بؤرة مواجهة بمناطق متفرقة بالضفة الغربية بما في ذلك فعاليات الإرباك الليلي ضد البؤر الاستيطانية ونقاط الحراسة العسكرية لها. وهنا أيضاً، يمكن وضع ملحمة جلبوع في نفس سياق إطلاق صواريخ المقاومة خلال المعركة الأخيرة على القدس المحتلة المدينة التي يعتبرها الاحتلال الإسرائيلي عاصمته الأبدية، بينما كل جرائم القتل والتنكيل في غزة والضفة بما فيها القدس نفسها، وقتل مئات المدنيين العُزَّل وحتى شطب أسر كاملة من السجل المدني الفلسطيني لا ولن تغير الحقائق والوقائع على الأرض أو تعيد قدرة الردع الإسرائيلية وتدفع الفلسطينيين للخضوع والاستسلام. كما هبّة القدس ومعركة سيفها بدت قيادة السلطة الفلسطينية أيضاً في ملحمة جلبوع منزوية ومنفصلة عن الواقع عاجزة عن مساعدة الأسرى أو إغاثتهم وباستثناء عبارات إنشائية وفضفاضة لم تحرك ساكناً، بل على العكس واصلت التنسيق الأمني والمالي وتلقى محاولات التنفس الصناعي الإسرائيلية – والغربية - وكأن شيئاً لم يكن. بالمقابل، كانت اللحمة مناسبة لتكريس وحدة الشعب الفلسطيني وتجاوز الانقسامات السياسية والجغرافية في ظل حالة الكبرياء والالتفاف الواسع حول قضية الأسرى، واستخلاص العِبَر المناسبة من إنجاز أبطال نفق الحرية. أما مبادرة الاحتلال إلى بثّ الإشاعات والتسريبات فلم تنجح في بثّ الفتنة والتفرقة بين الفلسطينيين، خاصة في الأراضي المحتلة عام 1948، وبدا واضحاً انخراطهم عبر التظاهرات والعمل السياسي والقانوني والإعلامي الداعم للأسرى ولا تقل عن ذلك أهمية القراءات الإسرائيلية القائلة بانخراط حتمي وأكيد لعرب 48 في أي هبّة أو انتفاضة فلسطينية قادمة.

بالصورة

شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة خلال فترة هروب الأسرى الستة، وبعد اعتقالهم، مسيرات جماهيرية، نصرة وإسنادا للأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي

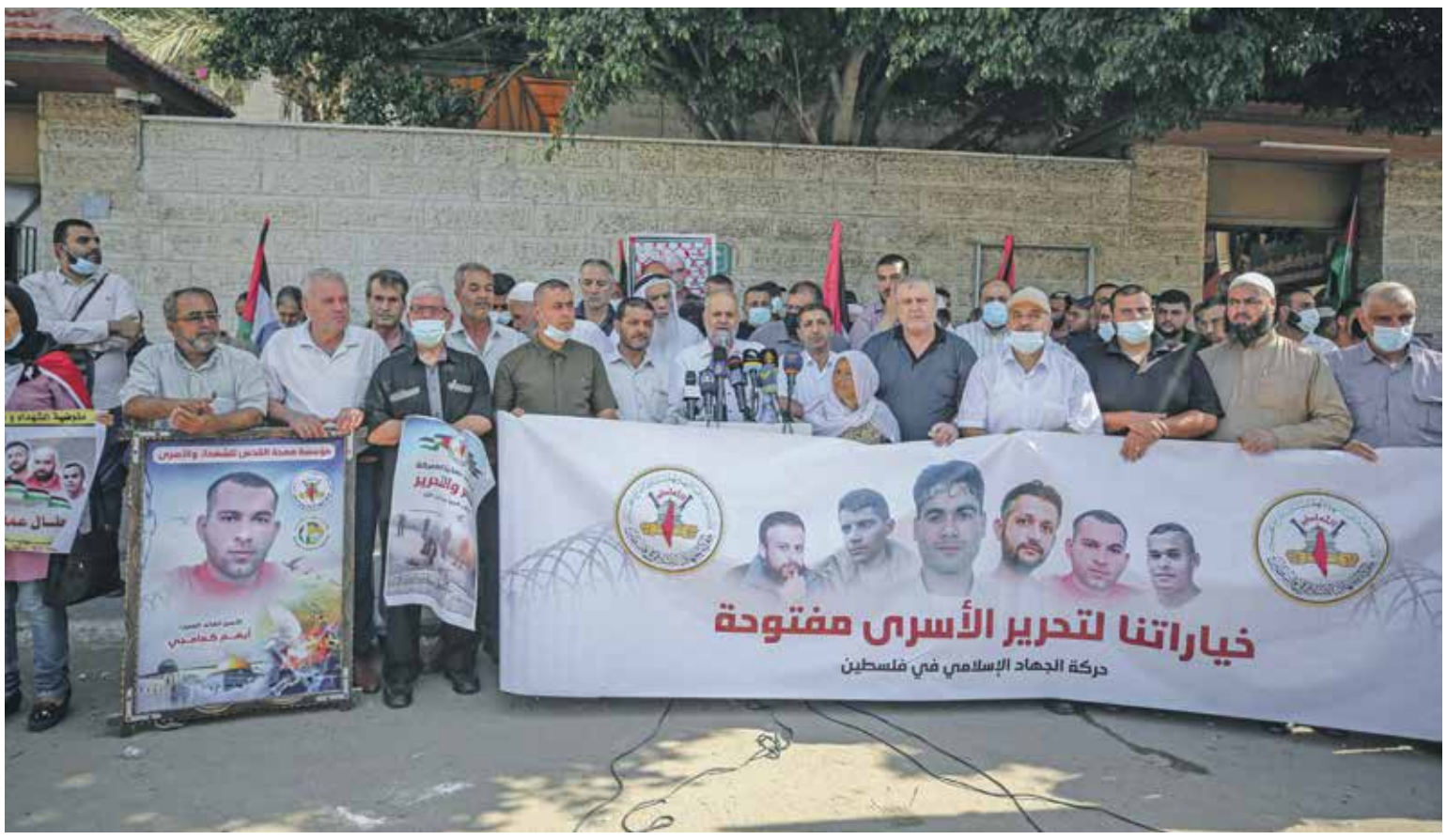

وقفة تضامنية في غزة مع الأسرى الستة المعاد اعتقالهم بعدما انتزعوا حريتهم (علي جاد الله/ الأناضول)

مسيرات دعم للأسرى

خلال فترة هروب الأسرى الستة من سجن جلبوع الإسرائيلي، شهدت مدن الضفة الغربية والداخل الفلسطيني وقطاع غزة تحركات تأييد، نصرة لهم.

وحذّر أسرى محررون، خلال مسيرة في مركز مدينة رام الله، وسط الضفة الغربية، من أن المزيد من القمع بحق الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال وسقوط أي منهم شهيدا في ظل حملة الاقتحامات للسجون، يعنيان اندلاع انتفاضة بوجه الاحتلال.

وعلى دوار المنارة، وسط مدينة رام الله، اعتصم العشرات بدعوة من القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة نصرة للأسرى في ظل تحديهم لإجراءات إدارة السجون القمعية، وإسنادا للأسرى المضربين عن الطعام، وهتفوا للأسرى الذين انتزعوا الحرية.

وفي قطاع غزة المحاصر، نظمت «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة «الجهاد الإسلامي»، عرضا عسكريا، تضامنا مع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال. وجاب مئات من العناصر الملثمين من «سرايا القدس» شوارع مدينة دير البلح ورفعوا صورا للأسرى الستة.

كذلك شهدت ساحة الأسير في حيفا بالداخل الفلسطيني تظاهرة نصرة للأسرى الفلسطينيين بسجون الاحتلال، وإسنادا ودعما لهم في ظل الحملة الشرسة ضدهم. ورفع المتظاهرون الأعلام الفلسطينية وهتفوا ضد الحملة الشرسة والقمع اللذين تقوم بهما سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ورددوا هتافات «طلع الصوت من مجدو باب السجن بدنا نهدو»، «تحية من حيفا لجنين الأبية»، «حرية حرية للأسرى الحرية»، «يا أسرانا يا أسود أنتم رمز الصمود».

(العربي الجديد)

آثار الرصاص الإسرائيلي على بوابة المنزل الذي اعيد اعتقال الأسيرين ايهم كممجي ومناضل انفيعات منه بمدينة جنين (جعفر اشتية/فرانس برس)

تظاهرة فلسطينية في غزة تطالب بحماية الأسرى (مجدي فتحي/Getty)

جدارية في غزة عن قصة هروب الأسرى الستة (مجدي فتحي/Getty)

مسيرة مؤيدة للأسرى في جنين (ناصر اشتية/Getty)

فلسطينيو الداخل في وقفة احتجاجية امام معتقل جلبوع (احمد غرابلي/فرانس برس)

فلسطينيو 48 وسؤال التضامن والخيانة

ربيع عيد

لم تمر ساعة على خبر اعتقال أول أسيرين فلسطينيين من أسرى نفق الحريّة الستّة الهاربين من سجن الجلبوع، حتّى انتشرت موجة غضب في مواقع التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين، على أشخاص مجهولي الهويّة من مدينة الناصرة قاموا بإبلاغ الشرطة الإسرائيليّة عن مكان الأسيرين يعقوب قادري ومحمود عارضة، في أعقاب نشر الإعلام الإسرائيلي خبرًا مفاده أن من أبلغ الشرطة هو سكّان من مدينة الناصرة، ليتبع ذلك موجة غضب بحق مدينة الناصرة وتخوين أهلها.

بدأت تُتداول أسماء عائلات وصورعديدة دون معرفة مصدرها، كانت واحدة منها الأكثر انتشارًا صورة لشاب من أم الفحم على أنه متطوع في الشرطة الإسرائيليّة وأنه هو من قام بالتبليغ، ليتّضح لاحقًا أن الشاب لا علاقة له واعتقل في أم الفحم في أعقاب مظاهرة مناصرة للأسرى.

أثارت عملية نفق الحريّة أسئلة التضامن والخيانة حول دور فلسطينيو الـ48 في مساعدة الأسرى، كونهم الحضن الأول المحتمل للأسرى بعد الهروب. وكان واضحًا منذ البداية التعاطف الشعبي _وإن لم يكن معلنًا أو ظاهرًا_ مع الأسرى الهاربين رغم عدم معرفة الناس بمعظم الأسرى وأسمائهم، وذلك يعود لرمزية قضية الأسرى في الوجدان الفلسطيني ولبطولة العملية نفسها التي تحاكي خيالًا يحصل في الأفلام.

بدأ الناس في التساؤل في أحاديثهم اليوميّة، كيف سيتصرفون فيما لو صادفوا الأسرى أو شاهدوهم صدفة أو إذا توجه لهم الأسرى أنفسهم طلبًا للمساعدة؟ هل يُقدّمون المساعدة وسرًا؟ أم هل يجب التبليغ كي لا يتعرضوا لملاحقة دولة لديها جهاز استخباراتي يعرفونه جيدًا؟ لم تكن هناك إجابة واضحة في ظل حالة من التوتر العام أصابت المؤسسة الإسرائيليّة أمام فشل منظومة الأمن والقمع في هذه العملية، والتي انعكست بحملات تفتيش واسعة للعديد من البلدات العربيّة القريبة من سجن الجلبوع والمحتمل في أن يتوجّه إليها الأسرى، بالإضافة للحواجز الطيارة اليوميّة وسيارات الشرطة عند مداخل البلدات العربيّة، مع ما يرافقه من إعلام إسرائيلي مُجنّد إلى جانب الحكومة الإسرائيليّة، وبثّه لأخبار كاذبة عديدة شهدناها في هذه العملية، مثل «تواجد 6 سيارات خارج السجن لنقل الأسرى» أو «هدف الأسرى القيام بعمليّات مسلحة» وغيرها من قصص مُزيّفة أو مصدرها الشرطة الإسرائيليّة.

هذا التخبط في الإجابة عن سؤال مساعدة الأسرى الواقع بين الموقف الإنساني وانتماء الفلسطينيين في الداخل للشعب الفلسطيني وبين ما يفرضه القانون الإسرائيلي على مواطنيه، عبّر عنه البروفيسور أمل جمّال في مقابلة صحافيّة (في إذاعة الشمس) مؤخرًا، التي أعقبها موجة تحريض إسرائيليّة بحقه وتطالب بمحاسبته. قال جمّال المحاضر في جامعة تل أبيب «إذا لجأ إلي أحد الأسرى الفارين، كيف كنت سأتصرف؟ من جهة هناك القانون والاتهام بخيانة الدولة، ومن جهة أخرى هناك الوجدان الإنساني الذي يفرض علي إيواء شخص بحاجة لمساعدة، وهذا جزء من الواقع المعقد الذي يواجهه كل مواطن فلسطيني في الداخل». وحين سأله المذيع حول إجابته الشخصية على هذا السؤال الافتراضي على خلفية الواقع المركب الذي يعيش فيه الإنسان الفلسطيني في الداخل، أجاب جمّال: «هذا تساؤل لا يوجد عليه إجابة قاطعة واضحة، هذا أمر حيثياتي، يجب التعامل معه في الواقع، لا توجد إجابة صحيحة، كل إنسان يمكن أن يتعامل معه بشكل مختلف. وحسب رأيي أن كل تعامل إنساني في هذه الحالة هو شرعي.